مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٠٨

الجمعة، ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانغي ريواكا	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد باتريوتا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد شين هواصن
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد دوفال
	ماليزيا	السيد رستم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

استعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الإنساني المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1999/481)

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨) (S/1999/573)

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/582)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

استعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الإنساني المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨) (S/1999/481)

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨) (S/1999/573)

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1999/582)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض أمام أعضاء المجلس الوثائق التالية: S/1999/481، وتتضمن استعراض وتقييم تنفيذ البرنامج الإنساني المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ و (S/1999/573)، وتتضمن تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢١٠ (١٩٩٨)؛ و S/1999/582 وهي رسالة مؤرخة ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1999/588، وهي تتضمن نص مشروع قرار أعدته الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقتان S/1999/500 و S/1999/549 وهما رسالتان مؤرختان ٢ و ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٩، على التوالي موجهتان إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1999/559، وهي رسالة مؤرخة ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/1999/572، وهي رسالة مؤرخة ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعتقد الاتحاد الروسي أن مشكلة الأزمة الإنسانية في العراق لا يمكن أن تُحسم طالما ظل نظام الجزاءات قائما. وتؤيد روسيا تأييدا راسخا رفع الجزاءات فيما يتعلق بإنشاء آلية جديدة للرصد في العراق، عملا بتوصيات الفريق المعني بالمسائل الإنسانية برئاسة السفير أموريم. وإننا مصممون على مواصلة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة للبرنامج الإنساني، فإن الخطوات التي يجري اتخاذها في إطاره لا تكاد تكون كافية لضمان بقاء السكان على قيد الحياة. فعملية إيصال قطع الغيار من أجل إعادة تأهيل الهيكل الأساسي للنفط في العراق تسير ببطء شديد. فمشكلة نقل الأموال من نسبة ١٣ في المائة إلى نسبة ٥٣ في المائة في الحساب العراقي لم تُحسم في سياق الحساب المشترك للمشتريات، وكذلك ثمة حاجة ماسة لمراجعة النسبة المئوية للأموال التي يجري نقلها إلى صندوق التعويضات.

وإننا ندرك أوجه القصور في عملية الأمم المتحدة الإنسانية. ومع ذلك، فإننا نوافق على تمديدها، لأنها تقدم في ظل هذه الظروف بصيص أمل إلى حد ما بتخفيف وطأة معاناة الشعب العراقي.

وإزاء خلفية الأزمة الإنسانية، فإننا ندين على وجه الخصوص استمرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في عمليات القصف الجوي للسكان المدنيين في العراق والمرافق العسكرية فيه تحت ذريعة غير شرعية تتمثل في وجود مناطق يحظر فيها الطيران، وقد أنشئت هذه المناطق من جانب واحد، في محاولة تحايل على مجلس الأمن. وكنتيجة لهذا الاستخدام غير المشروع للقوة، يموت الأبرياء من الناس. ويقع السكان المدنيون ضحية للمعاناة وتلحق الأضرار بالهيكل الأساسي للنفط والصناعة في العراق.

وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء ما ورد في التقارير عن توجيه ضربات ضد المرافق التي تستخدم في عملية الأمم المتحدة الإنسانية. ففي ١١ أيار/مايو، قُصف عدد من المرافق المدنية في محافظة البصرة. وكان من بين تلك المرافق ثلاثة مستودعات تُشحن منها المواد الغذائية لتوزع في أنحاء العراق عملا بمذكرة التفاهم.

وإننا نشيد بموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنساني في العراق، الذين يضطلعون بأعمال هامة ونبيلة في ظل ظروف صعبة.

وانطلاقا من اعتبارات إنسانية بحتة، ورغبة منا في كفالة عمليات إيصال الحد الأدنى من السلع الأساسية إلى العراق دون انقطاع، فإن الوفد الروسي لا يعترض على اعتماد المشروع التقني المعروض علينا الذي يمدد العمل بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

ومع ذلك، يجب أن نشدد مرة أخرى على أن رفع الجزاءات وحده، وليس هذه التدابير المسكنة - أي التمديد التقليدي للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) - هو الذي سيساعدنا حقا في التغلب على الأزمة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في العراق.

وهذا هو بالتحديد ما خلصت إليه أفرقة السفير أموريم والخلاصات التي توصلت إليها المنظمات الإنسانية العاملة في العراق. إن مهمة وقف الجزاءات أمر عاجل الأهمية بالنسبة لمجلس الأمن، وسنثابر على السعي لإيجاد حل له في سياق نشر آلية جديدة لرصد نزع السلاح في العراق.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا يدل على الرغبة في مواصلة البرنامج الإنساني، والمملكة المتحدة ترحب بذلك. وتستمر المناقشات بين أعضاء المجلس بشأن النهج الأوسع للمجلس إزاء العراق. ونأمل أن تتوصل تلك المناقشات سريعا إلى خلاصة شاملة تتفق مع قرارات المجلس الحالية، وسنعمل جاهدين لبلوغ تلك الغاية.

وبالإضافة إلى تجديد البرنامج لفترة ١٨٠ يوما، يشير مشروع القرار هذا إلى اعتزام المجلس إبقاء هذا البرنامج قيد الاستعراض، بما في ذلك تعديل سقف صادرات العراق النفطية، حسب الاقتضاء، لتمويل البرنامج الإنساني، ويؤكد كل من المناقشات بشأن توصيات الفريق المتعلقة بالجانب الإنساني ومشروع القرار هذا ينم عن تأييد المجلس الثابت والمتحد للبرنامج الإنساني وعزم المجلس على تحسين حالة الشعب العراقي. ونحن ندعو حكومة العراق نفسها إلى التعاون على نحو بنّاء في تنفيذ هذا البرنامج لكفالة الاستغلال الأقصى لإمكانات البرنامج لتلبية حاجات الشعب العراقي. وسيحدث ذلك أثرا فوريا في إطار مقررات المجلس بشأن هذه المسألة أكبر من أي تدبير منفرد آخر.

وقد وردت إشارة إلى الأنشطة التي تنفذ في منطقتي حظر الطيران. وهناك طريقة بسيطة لخفض التوتر، إذ ينبغي للعراق أن يوقف استهداف طائرات التحالف. والعمليات التي تقوم بها المملكة المتحدة تقوم على رد الفعل فقط. ونحن لا نبدأ بالأعمال العدائية وعندما نقوم بالرد فإننا لا نستهدف سوى المرافق العسكرية ذات الصلة. إن منطقتي حظر الطيران ضروريتان للحد من قدرة العراق على اضطهاد شعبه ورصد امتثاله لالتزاماته القائمة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١).

السير بيرلي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تهتم اهتماما بالغا وعلى الدوام برفاه المواطنين العراقيين الذين يعيشون في ظل نظام صدام حسين، وقد اضطلعنا بدور رئيسي في تصميم برنامج النفط مقابل الغذاء منذ بدايته ونلاحظ مع الارتياح النجاح الملحوظ لهذا الجهد الإنساني الهام. ووفقا لذلك، يسرنا أن نشارك في توافق الآراء بشأن مشروع قرار اليوم المتعلق بتمديد برنامج النفط مقابل الغذاء في

العراق لمدة ستة شهور أخرى. ويمثل البرنامج أكبر جهد للمساعدة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة، وقد أحدث تحسنا ملحوظا في ظروف معيشة المدنيين العراقيين.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تلبية حاجات المدنيين تظل مسؤولية حكومة العراق، يصح تماما أن تعمل الأمم المتحدة لكفالة توجيه فوائد عائدات النفط العراقي إلى حاجات المدنيين. ونلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط العالمية قد زاد مستوى التمويل المتاح في الأشهر الأخيرة، ونعرب، مرة أخرى، عن استعدادنا لقبول توسيع البرنامج استجابة للحاجات الإنسانية.

ونشيد بقيادة مكتب برنامج العراق في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء وندعو حكومة العراق إلى التعاون الكامل مع البرنامج خلال المرحلة المقبلة.

أما بالنسبة لمنطقتي حظر الطيران، فإنني أعلن تأييد الولايات المتحدة التام لما قاله السفير غرينستوك للتو فيما يتعلق بالأساس المنطقي للأعمال العسكرية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة من حين لآخر.

السير تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): إن برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أنشأه قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، قد مر بخمس مراحل، حيث خفف إلى حد ما من الصعوبات الإنسانية التي يعانيها المدنيون العراقيون. ونود أن نعرب عن تقييمنا الإيجابي للعمل الذي أنجزه برنامج النفط مقابل الغذاء وأعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأمانة العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج منذ إنشائه كانت تكتنفه أوجه قصور. فالمرحلة الخامسة، في واقع الأمر، لم تحقق تحسينات كبيرة في الحالة الإنسانية في العراق. وكما ذكر الأمين العام، فإن البرنامج لا يمكن أن يفي بجميع الحاجات الإنسانية للشعب العراقي، كما أنه لا يمكنه أن يعيد البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للعراق إلى مستويات ما قبل عام ١٩٩٠. وقد خلص الفريق المعني بتقييم الحالة الإنسانية في العراق إلى نتائج مماثلة في تقريره. وتود الصين أن تكرر القول بأنه لن يكون هناك تخفيف أساسي للحالة الإنسانية والمصاعب في العراق بدون توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المعنية وبدون رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق.

ولكن، للأسف، لا تزال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستمرة في قصف الأهداف المدنية في ما يسمى بمنطقة حظر الطيران. ويؤدي هذا العمل إلى تفاقم الحالة الإنسانية في العراق. ونحن نعارض بشدة ذلك العمل الذي ترتكبه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بوقف عمليات القصف التي تقومان بها في ما يسمى بمنطقة حظر الطيران على الفور.

وفيما يتعلق بتمديد برنامج النفط مقابل الغذاء، نعتقد أنه لا بد من توسيع البرنامج وتنقيحه. ولكن، للأسف، يصعب على المجلس أن يصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن. واستنادا إلى اعتبارات ضرورة مواصلة الإبقاء على الإمدادات الإنسانية الأساسية لتلبية احتياجات الشعب والمدنيين العراقيين، تعلن الصين قبولها بالتجديد التقني الراهن للبرنامج وستصوت مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا.

إننا نوافق تماما على اقتراح الأمين العام بإزالة الصبغة السياسية عن البرنامج الإنساني. ونأمل أن تصل الأطراف المعنية إلى توافق في الآراء بشأن رفع سقف صادرات العراق النفطية في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا أن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بحل المسائل التقنية والإجرائية التي تعيق تنفيذ البرنامج الإنساني، مثل السداد وتعليق التطبيقات وما إلى ذلك.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن المجلس بتجديده اليوم برنامج النفط مقابل الغذاء لمرحلة سادسة يفكر في الأزمة الإنسانية الخطيرة الجديدة التي تؤثر في العراق. ولقد أكد الفريق المعني بالمسائل الإنسانية بقيادة السيد أموريم أن الأرقام المقلقة التي توفرها وكالات الأمم المتحدة بشأن الحالة الغذائية والصحية والاجتماعية في العراق كانت جديرة بالثقة ودقيقة. ولن يتمكن المجلس بعد الآن من القول إنه لم يعلم بها. والمجلس، على غرار العراق، يجب أن يتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

وفي بداية نيسان/أبريل، وضع الفريق توصيات طموحة لتحسين عمل القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ولمساعدة الشعب العراقي. وكنا نأمل في تنفيذ جميع هذه المقترحات ابتداء من هذه المرحلة الجديدة. وسنواصل مساعينا من أجل تحقيق ذلك الغرض.

ويسرنا أن نلاحظ أنه تحققت مكاسب إيجابية. ونحن نفهن من مشاورات المجلس ومن إضافة الفقرة ١٤ إلى مشروع القرار أن المجلس سيكون مرنا ومنفتحا بشأن مسألة سقف إنتاج النفط. وإذا تجاوز العراق سقف الإنتاج خلال المرحلة السادسة، نفهم أن المجلس لا يعتزم الطلب إلى بغداد أن تعلق مبيعاتها. وسوف لن يجرب إعاقة تدفق السلع.

وبموافقتنا على هذه المرحلة السادسة، ينبغي أن نبقي في بالنا الاستنتاج الواضح جدا الذي خلص إليه تقرير الفريق المعني بالمسائل الإنسانية (S/1999/356، المرفق الثاني) الذي ينص في الفقرة ٥٨ منه على أن

"الفريق ... يكرر الإعراب عما وفر لديه من أن الحالة الإنسانية في العراق ستظل على وضعها الأليم ما لم يحدث إنعاش مطرد للاقتصاد العراقي. وهو بدوره أمر لا يمكن أن يتحقق عن طريق الجهود الإنسانية العلاجية وحدها".

والقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) حتى بشكله المحسن لن يستطيع إذن أن يكون قادرا على توفير أي شيء سوى استجابة جزئية ومؤقتة للمشكلة.

ويحدو فرنسا الأمل في أن يتوصل المجلس بسرعة إلى اتفاق، عملا بتوصيات الأفرقة الثلاثة، من شأنه أن يمكن من الإبقاء على وحدة المجلس، وحل الأزمة الإنسانية، وكفالة استئناف العلاقات الطبيعية بين الأمم المتحدة والعراق، وكفالة الأمن الإقليمي. وأود أن أذكر بأننا تقدمنا باقتراحات في كانون الثاني/يناير الماضي تحقيقا لهذا الغرض.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/588 للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩).

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.